

Distr.: General
19 November 2003
Arabic
Original: English and French

مجلس الأمن



بيان رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٨٦٣ التي عقدها مجلس الأمن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في إطار نظره في بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس المجلس، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"إن مجلس الأمن،

"إذ يحيط علماً بالتقرير النهائي (S/2003/1027) الذي أعده فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي احتتم أعماله، ويؤكد الصلة القائمة، في سياق استمرار النزاع، بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بامواد الخام والأسلحة، التي أبرزها الفريق؛

"يدين استمرار الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في الجزء الشرقي من البلد، ويشير إلى أنه لم ينفك يدين هذه الأنشطة إدانة قاطعة، إذ أنها تعد من الأسباب الرئيسية لاستمرار النزاع، ويعيد تأكيد أهمية وقف هذه الأنشطة عن طريق فرض الضغوط الضرورية، عند الاقتضاء، على الجماعات المسلحة وعلى المهربين الضالعين في هذا الاستغلال وعلى سائر الجهات الفاعلة الضالعة فيه؛

"يحث جميع الدول المعنية، وخاصة دول المنطقة، على اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء هذه الأنشطة غير القانونية بالشروع في تحرياتها الخاصة، بما في ذلك اللجوء، حسب الإمكان، إلى السبل القضائية، استناداً إلى المعلومات والوثائق التي جمعها الفريق أثناء عمله وأحالتها إلى الحكومات، وإبلاغ المجلس عند الاقتضاء؛



”يعيد تأكيد عزمه على أن يرصد عن كثب الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ١٤٩٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ويعرب عن نيته التصدي لمشكلة التدفق غير المشروع للأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بأساليب منها احتمال إنشاء آلية رصد؛

”يشدد على أن قيام الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية بإعادة بسط سلطة الدولة فوراً على جميع أرجاء البلد، وبإنشاء الإدارات المختصة لحماية ومراقبة أنشطة الاستغلال، سيشكلان عنصرين من العناصر الحاسمة لإنهاء نهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

”يشجع الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية على التنفيذ التام للقرارات المتخذة في صن سيتي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في إطار الحوار بين الأطراف الكونغولية؛

”يشجع الدول ومنظمات قطاع التجارة والهيئات المتخصصة على رصد التجارة في المواد الخام الواردة من المنطقة لوضع حد لنهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما ضمن إطار عملية كمبرلي؛

”يشجع الدول والأوساط المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية على توفير المساعدات اللازمة للحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية وعلى التعاون تعاوناً وثيقاً من أجل دعم إنشاء مؤسسات وطنية قادرة على كفالة استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً يتسم بالشفافية ويحقق فعلاً مصلحة الشعب الكونغولي؛

”يعرب عن رغبته في أن يسفر عقد مؤتمر دولي في وقت مناسب بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية عن التشجيع على تعزيز التعاون الإقليمي لصالح كافة الدول المعنية؛

”يعرب عن نيته مواصلة تتبع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب.“